ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

# تقديرات مصرية

إصدار شهري

# الشرق الأوسط
# بين التأزم والانفراج

عدد خاص
2023
العدد (49)
السنة الرابعة

ecss.com.eg

ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2023

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

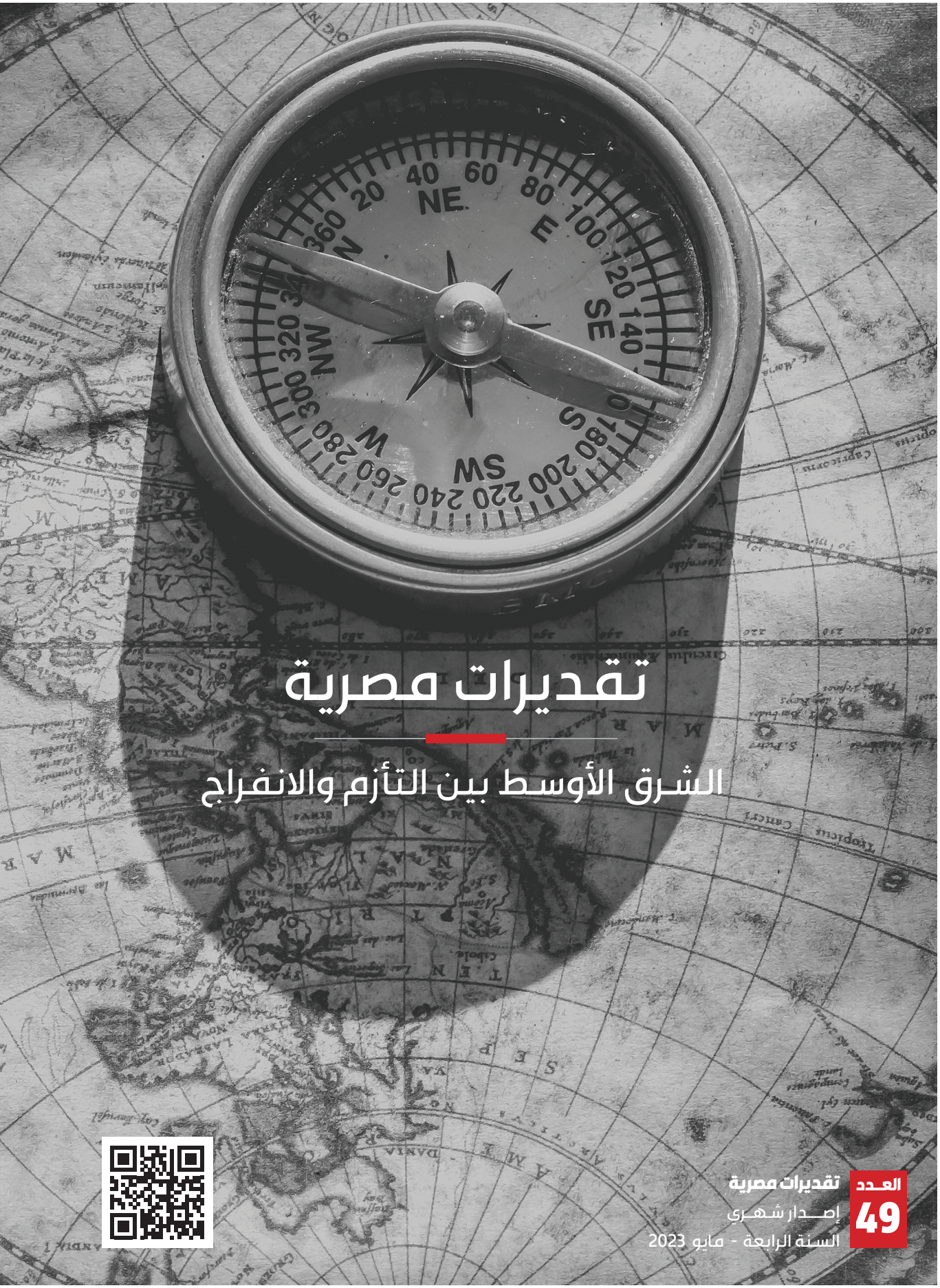

# تقديرات مصرية

## الشرق الأوسط بين التأزم والانفراج


العدد 49

تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الرابعة - مايو 2023

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
تقديرات مصرية: الشرق الأوسط بين التأزم والانفراج
رقم الإيداع: 2023/9571
الترقيم الدولي: 978 - 977 - 86664 - 0 - 3
حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

# المحتويات


الافتتاحية — 08

- المسألة السودانية وتهديد الاستقرار الإقليمي

قضايا دولية — 12

- دلالات تسريب وثائق "البنتاجون" حول السياسة الأمريكية
- تداعيات عكسية للتحرك الدبلوماسي الفرنسي إزاء الصين
- الارتدادات المحتملة لقرار "أوبك+" بتخفيض إنتاج النفط

قضايا الأمن والدفاع — 22

ملف خاص

- **الشرق الأوسط بين التأزم والانفراج (ملف خاص)**
- الأبعاد الداخلية والخارجية للصراع المسلح في السودان
- الأزمة اليمنية بين الجمود العسكري وعقبات التسوية
- هل يؤثر التطبيع العربي مع سوريا على تسوية أزمتها؟
- إلى أين وصل العراق بعد 20 عامًا من الغزو الأمريكي؟
- علاقات مصر وتركيا.. محفّزات الانفراج والملفات العالقة
- مأزق حكومة نتنياهو وخيارات التصعيد في المنطقة

قضايا السياسات العامة — 40

- الإشراف القضائي وتحصين الانتخابات الرئاسية القادمة
- ترشيد الإنفاق الحكومي ومرونة التعامل الاقتصادي
- حدود فاعلية المجتمع المدني في دعم الشرائح الفقيرة

قضايا نوعية — 49

- مخاطر انعدام الأمن الغذائي على أجيال الشرق الأوسط
- تسريب وثائق "البنتاجون".. كيف يتسع تهديد الأمن السيبراني؟

بيانات وإحصائيات: — 49

- العراق بعد عقدين من الغزو الأمريكي.. مؤشرات تنموية

# قضايا الأمن والدفاع

## الشرق الأوسط بين التأزم والانفراج

1. الأبعاد الداخلية والخارجية للصراع المسلح في السودان
2. الأزمة اليمنية بين الجمود العسكري وعقبات التسوية
3. هل يؤثر التطبيع العربي مع سوريا على تسوية أزمتها؟
4. إلى أين وصل العراق بعد 20 عامًا من الغزو الأمريكي؟
5. علاقات مصر وتركيا.. محفّزات الانفراج والملفات العالقة
6. مأزق حكومة نتنياهو وخيارات التصعيد في المنطقة

1

# الأبعاد الداخلية والخارجية للصراع المسلح في السودان

منذ اندلاع المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في منتصف إبريل 2023، دخلت الأزمة السودانية الممتدة منذ عام 2019 أكثر أطوارها خطورة وتعقيدًا. ذلك أن المواجهات المسلحة التي تركزت بالأساس في العاصمة الخرطوم قوضت مسارًا سياسيًا كان يتقدم ببطء شديد خلال العامين الماضيين. كذلك، حملت الأزمة السودانية الأخيرة أبعادًا متداخلة عكست واقع السياق الإقليمي والدولي المركب الذي كان من بين العوامل المساهمة في تعثر محاولات التهدئة في الأيام الأولى للمواجهات.


د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## الأبعاد الداخلية للأزمة

يمر السودان بوضع مأزوم على المستويين السياسي والأمني بعد تعثر توقيع الاتفاق السياسي في موعده المقرر في السادس من إبريل 2023، إثر تنامي الخلاف بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع بشأن ملف الإصلاح الأمني والعسكري. إذ رفض محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع مقترحات الاندماج وتوحيد المؤسسة العسكرية. لهذا، شكلت اللحظة الراهنة نقطة تحول في المسار الانتقالي السوداني، الذي بدأ منذ أربعة أعوام، حيث لم تعد خطوط الانقسام المعتادة بين العسكريين والمدنيين ذات تأثير كبير على التفاعلات السياسية، وإنما بات الانقسام داخل المؤسسة العسكرية هو الأكثر حدة وخطورة، بعد أن تحول إلى العائق الوحيد أمام إتمام توقيع الاتفاق السياسي وتشكيل حكومة مدنية جديدة في السودان. وقد خرج هذا الخلاف سريعًا من دائرة السياسة إلى الصراع المسلح بعد نشوب المواجهات العنيفة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الخامس عشر من إبريل 2023.

لم يكن نشوب الصراع مفاجئًا، حيث بدأ الحشد الميداني لقوات الدعم السريع قبل وقوع الاشتباكات بنحو أسبوع بتوجيه أعداد غير معتادة من المقاتلين للتمركز في عدد من المواقع الاستراتيجية، وهو ما سار في ثلاثة اتجاهات رئيسية؛ أولها: المقار العسكرية الرئيسية في العاصمة الخرطوم، والثاني: المقار العسكرية والإدارية الرئيسية في مدينة الفاشر عاصمة إقليم شمال دارفور معقل قوات الدعم السريع، والثالث: محيط القاعدة الجوية العسكرية الجوية في مدينة مروي بالولاية الشمالية. وقد جاء هذا الحشد العسكري ليكشف بوضوح عن النوايا المبيتة سلفًا لقائد قوات الدعم السريع بالانخراط الواسع في مواجهات عسكرية مباشرة، حيث كانت المدن الثلاث هي المركز الرئيسي للمواجهات المسلحة الأكثر عنفًا.

لكن ما زاد من تعقيد الوضع الميداني كان الأداء العسكري المتهور، والذي تجسد في البدء في أعمال عسكرية واسعة النطاق داخل المناطق المدنية المأهولة كثيفة السكان في العاصمة السودانية الخرطوم وغيرها من المدن التي شهدت مواجهات مسلحة، كمروي والأبيض والفاشر ونيالا، وهو ما خلق أزمة حادة مع قطع خدمات الكهرباء والمياه عن نطاقات واسعة من أحياء العاصمة السودانية خصوصًا، فضلاً عن الضرر المباشر الناجم عن القصف العشوائي لأهداف غير عسكرية، مما أسفر عن وقوع قتلى من المدنيين، وتضرر العديد من المنازل والمباني السكنية، وتعرض الأسواق للنهب من قبل عناصر الدعم السريع نتيجة انقطاع خطوط الإمداد.

على المستوى السياسي، عانى طرفا الصراع من غياب الدعم السياسي لقرار الانخراط في مواجهة مسلحة. فمنذ توقيع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان الاتفاق الإطاري في ديسمبر 2022، فقدت المؤسسة العسكرية الدعم السياسي من حلفائها الذين دعموا في السابق قرارات حل حكومة عبد الله حمدوك الثانية في أكتوبر 2022، حيث اتجهت هذه القوى لتشكيل فصيل قوى الحرية والتغيير-الكتلة الديمقراطية الذي ضم حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وفصيل مني أركو مناوي من حركة تحرير السودان، والتحالف الديمقراطي للعدالة الاجتماعية برئاسة مبارك أردول، وفصيل محمد وداعة من حزب البعث السوداني، بالإضافة إلى فصيل جعفر الميرغني من الحزب الاتحادي-الأصل. إذ لعب فصيل الكتلة الديمقراطية دورًا بارزًا في حشد الآراء المعارضة للاتفاق الإطاري ومحاولات إقراره في صيغة سياسية نهائية لتنظيم ما بقي من المرحلة الانتقالية.

على الجانب الآخر، تآكلت قواعد تأييد قائد الدعم السريع التقليدية في إقليمه دارفور تدريجيًا بعد أن قام في عام 2018 قبيل سقوط البشير بإلقاء القبض على موسى هلال الزعيم القبلي الأبرز لقبيلة الزريقات التي ينتمي حميدتي لأحد فروعها، مما خلق حالة من التنافس داخل المكون العربي في دارفور، فضلاً عن عجزه عن بناء الثقة مع الفصائل الأخرى في الإقليم المنتمية لجماعتي الفور والزغاوة في ظل التاريخ الممتد للصراع بين الجانبين. كذلك، فقد حميدتي منذ وقت مبكر للغاية أي فرصة للتقارب الحقيقي مع القوى المدنية بعد تورطه بتهور لافت في أحداث فض اعتصام القيادة العامة في الثالث من يونيو 2019 والتي شهدت استخدام قوات الدعم السريع العنف المفرط.

## جوار إقليمي مضطرب

يُعاني السودان من مشكلات جواره الإقليمي المضطرب، الذي ساهم في السنوات الماضية في تعقيد الأوضاع الأمنية والسياسية في السودان. بالمثل، تخشى دول جوار السودان التأثر سلبًا بالاضطرابات الأخيرة التي جعلت التنبؤ بمستقبل البلاد أمرًا بالغ الصعوبة. فعلى الحدود الجنوبية الشرقية، يتماس السودان مع إثيوبيا التي تشهد منذ عام 2020 صراعًا داخليًا محتدمًا تركز في إقليم

تيجراي وامتد لأقاليم أوروميا وبني شنقول وإقليم العفر والإقليم الصومالي. وعلى الرغم من إطلاق عملية للسلام والمصالحة بتوقيع اتفاق بريتوريا في نوفمبر 2022، إلا أن العديد من مظاهر عدم الاستقرار لا تزال تهدد البلاد، كان آخرها موجة الاحتجاجات العنيفة في إقليم أمهرا. وهناك مخاوف إثيوبية حقيقية من تحول الاضطرابات في السودان إلى مهدد مباشر للأمن الإثيوبي، في ظل تكرار المواجهات المسلحة بين الجانبين في منطقة الفشقة الحدودية.

كذلك، تتحسب دولة جنوب السودان من تحول الاضطرابات التي تشهدها السودان إلى صراع داخلي ممتد سيلقي بظلاله حتمًا على الأوضاع المضطربة أصلاً في جنوب السودان بما تشهده من تعثر لعملية المصالحة بين الرئيس سلفا كير ونائبه رياك مشار بما تحمله من جذور إثنية عميقة للخلافات بين مكوني الدينكا والنوير، فضلاً عن عودة المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان لتشكل مهددًا أمنيًا للبلدين بعد تجدد الصراعات القبلية مؤخرًا في مدينة أبيي ذات الوضع الخاص.

على الحدود الغربية، تعد تشاد الطرف الأكثر تخوفًا من انفجار الأوضاع في السودان، وذلك لعدد من الاعتبارات لعل أبرزها الوضع الداخلي الهش في ظل غموض مستقبل العملية السياسية الانتقالية في تشاد، والمسار المتذبذب لعملية المصالحة الوطنية مع الفصائل المسلحة، واستمرار تحدي الإرهاب القادم من حوض بحيرة تشاد. وبصورة خاصة تريد السلطات التشادية تجنب تفجر الصراع في إقليم دافور مجددًا بما سيخلف تداعيات مباشرة نتيجة التداخل السكاني، ووجود جذور ممتدة للصراعات الإثنية بين المجموعات العربية وغير العربية المنتشرة على جانبي الحدود بين تشاد والسودان.

## حسابات دولية معقّدة

يعتمد قائد قوات الدعم السريع على علاقاته مع روسيا، كحليف دولي رئيسي، بما تجسد في زيارته المفاجئة لروسيا عشية بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا، والتي كشفت عن شبكة معقدة من التفاعلات يقدم فيها قائد الدعم السريع الذهب لروسيا من خلال المناجم التي يسيطر عليها بعيدًا عن سلطة الدولة، مقابل حصوله على الدعم العسكري من قبل عناصر "فاجنر"، والذي يتركز بالأساس في تقديم الاستشارات الفنية والعتاد العسكري. وقد تفجرت أزمة كبرى لقائد قوات الدعم السريع في نهاية عام 2022 حين تم الكشف عن تورط شركة تحمل اسم مروي جولد Meroe Gold في عمليات نقل الذهب السوداني لروسيا، بعدما تبين كون الشركة كيانًا تجاريًا تابعًا لقوات فاجنر الروسية مما أوضع الشركة تحت طائلة عقوبات أوروبية.

ولا تعد العلاقات المباشرة بين حميدتي والجانب الروسي سوى جزء من مشهد إقليمي مركب تتواجد فيه قوات الدعم السريع في قلب محور أفريقي مرتبط بروسيا يجمعها مع عدد من فصائل المعارضة التشادية المسلحة الموجودة في جنوب ليبيا وشمال تشاد، وعدد من المليشيات المتمردة المنتشرة في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى التي تربطها بإقليم دارفور حدود مشتركة، وتسعى هذه المجموعات المنتشرة في نطاق شرق إقليم الساحل الأفريقي لخلق بؤرة جديدة للحضور الروسي توازي في تأثيرها البؤرة الأخرى الموجودة في غرب الإقليم في مالي وبوركينافاسو وغينيا.

وقد استدعى هذا التقارب بين روسيا وقوات الدعم السريع قلقًا أمريكيًا شكل امتدادًا طبيعيًا لحالة التحفز الأمريكي التي بدأت في نوفمبر من عام 2017 والذي شهد زيارة الرئيس السوداني آنذاك عمر البشير لروسيا، وما تلاها من تقارب عسكري جسده تقدم الخطط الروسية للحصول على موطئ قدم للبحرية الروسية في ميناء بورتسودان، فضلاً عن طفرة في مبيعات السلاح الروسي للسودان. ترتيبًا على ذلك، أسفر الفهم الأمريكي المبكر لموقع السودان المهم في مخططات التمدد الإقليمي الروسي عن خطوات أمريكية تسارعت في الأشهر الأخيرة استهدفت إعادة صياغة المشهد العسكري والأمني في ليبيا بما يضمن إخراج العناصر الروسية وحلفاءها المحليين من المشهد، وتعزيز قدرة النظامين الحليفين في إقليم الساحل في كل من تشاد والنيجر على التصدي لمحاولات التمدد الروسي في الإقليم، ولا يتبقى حاليًا سوى إزاحة قوات الدعم السريع من المشهد السوداني سواء في العاصمة الخرطوم أو في غرب البلاد في دارفور لإحكام محاصرة التمدد الروسي الذي بلغ ذروته في الأعوام الأخيرة.

**إجمالاً**، ساهمت الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية المتداخلة في تعقيد الأزمة السودانية، وتعطيل فرص ظهور مبادرة فعالة لوقف إطلاق النار تمهيدًا لإعادة إحياء المسار السياسي الانتقالي. حيث يعد هذا الوضع محصلة لغياب التوافق السياسي بين القوى الرئيسية في السودان من المكونات العسكرية والفصائل المسلحة والأحزاب السياسية والقوى المدنية، وهو ما أُضيف إلى مواقف إقليمية شديدة التحفظ، نتيجة تخوفات حقيقية من دول جوار السودان من التضرر من أزمات البلاد الممتدة، فضلاً عن منافسة دولية متأججة على أرض السودان وفي محيطها الإقليمي، جعلت من غير المتوقع تبني القوى الدولية الرئيسية موقفًا موحدًا يضغط على أطراف الأزمة بفاعلية من أجل إنهائها.

2

# الأزمة اليمنية بين الجمود العسكري وعقبات التسوية

منذ إعلان الاتفاق السعودي-الإيراني في بكين في العاشر من مارس الماضي، لتطبيع العلاقات بين البلدين، تركز الاهتمام حول تأثير ذلك التطبيع على إنهاء الحرب اليمنية، ووضع البلاد على مسار السلام والتنمية، بما يسهم في بلورة حالة أمن إقليمي في جنوب الجزيرة العربية والخليج ككل. ينبع ذلك الاهتمام من أن الحرب اليمنية التي بدأت في 26 مارس 2015 وحتى الآن، نظر لها كحرب بالوكالة بين أهم قوتين إقليميتين في الخليج، وهما: السعودية التي شكّلت تحالفًا ضد الانقلاب الحوثي بهدف دعم الحكومة اليمنية الشرعية واستعادة سيطرتها على العاصمة صنعاء وكافة المناطق التي امتدت إليها حركة "أنصار الله" الحوثية، في مقابل إيران التي أمدت تلك الحركة الحوثية بالدعم العسكري والدعائي لترسيخ سيطرتها على العاصمة والعديد من المحافظات الشمالية، فضلاً عن تشكيل تهديد مباشر لأمن دول التحالف.


حسن أبو طالب

عضو الهيئة الإستشارية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## جمود عسكري وسياسي

بعد ثماني سنوات من المواجهات العسكرية، لم يتحقق الهدف الرئيسي للتحالف بإنهاء الانقلاب الحوثي واستعادة سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا على كافة أقاليم اليمن. كذلك لم يتحقق هدف الانقلاب المدعوم إيرانيًا باستكمال السيطرة على كافة المناطق اليمنية والاعتراف الدولي بحركة "أنصار الله" كحكومة وحيدة لليمن. وفي المحصلة الفعلية، قُسّم اليمن فعليًا بين مناطق تحت سيطرة الحكومة الشرعية تُدار من عدن كعاصمة مؤقتة، ومناطق تحت سيطرة الانقلاب الحوثي بما في ذلك العاصمة صنعاء، فضلاً عن أزمة إنسانية عميقة أصابت وما تزال اليمنيين جميعًا في طول البلاد وعرضها.

وبالرغم من جهود الأمم المتحدة لدفع طرفي الحرب لإنهاء القتال والالتزام بعملية سياسية تعالج الإشكاليات الإنسانية، وتتفاوض حول استعادة وحدة البلاد وبناء نظام سياسي يشمل الجميع، فلم يتحقق سوى النزر اليسير في صورة هدنة لوقف القتال بداية من أبريل 2022 لمدة ستة أشهر، شهدت العديد من الخروقات بين الطرفين، لكنها صمدت نسبيًا في بعض بنودها، ولا سيما فتح مطار صنعاء جزئيًا في اتجاه وجهات محددة، والسماح بإمدادات إغاثة عبر ميناء الحديدة، وتبادل أعداد محدودة من الأسرى. في الوقت ذاته، أخفقت الهدنة في تحقيق اختراق بشأن إنهاء حصار حركة "أنصار الله" الحوثية لمدينة تعز المشمولة نظريًا بمسئولية الحكومة المعترف بها.

إجمالاً، لم تُشكل الهدنة أساسًا لبناء حالة ثقة بين طرفي الحرب اليمنيين وحلفائهما الخارجيين، بما يسمح بتمديدها رسميًا لمدة أخرى. وبالرغم من ضغوط البعثة الأممية لتمديد الهدنة لستة أشهر أخرى، اعتبارًا من أكتوبر 2022، فقد وضعت حركة "أنصار الله" شروطًا لم تقبلها الحكومة الشرعية والتحالف بقيادة السعودية. غير أن الطرفين المتحاربين وحلفاءهما الخارجيين التزما بالهدنة فعليًا كأمر واقع، ولا سيما وقف الهجمات المتبادلة بين طيران التحالف والحوثيين، مع بقاء حالة الجمود العسكري والسياسي بين الطرفين المحليين.

## تصورات سعودية جديدة

حين تم إعلان اتفاق التطبيع السعودي-الإيراني في مارس الماضي، بدت المعطيات الحاكمة للأزمة اليمنية قابلة للتغير، بما يسمح ببدء عملية تسوية سياسية تعالج الإشكاليات المتعددة للحرب. ومع توافر معلومات بأن هذا التطبيع لن يتوقف عند تسوية مشكلات العلاقات الثنائية، وسوف يمتد إلى قضايا إقليمية مختلفة، وأن ثمة تعهدًا إيرانيًا بوقف إمدادات الأسلحة لحركة "أنصار الله"، والتي اعتادت إيران إنكارها في السابق، فمن ثم تشكلت معادلات مختلفة تدعم فرصة إنهاء الحرب والبحث عن تسوية سياسية متدرجة لكنها لا تخلو من عقبات بحاجة إلى مفاوضات جادة تتطلب نوايا صادقة وإرادة للوصول إلى حلول شاملة، وهو ما لا تدعمه المواقف المعلنة من حركة "أنصار الله" الحوثية.

هنا، ثمة عامل مهم يجب الوقوف عنده، حيث تبلورت استراتيجية سعودية جديدة تنتقل من استخدام أساليب القوة المباشرة، والتركيز على الأبعاد الأمنية، إلى أساليب الاحتواء بأبعادها الاتصالية والسياسية والاقتصادية. فعلى الصعيد العملياتي، بدت الأولوية السعودية في تعميق التواصل مع حركة "أنصار الله" بمساعدة سلطنة عمان، لتثبيت وقف إطلاق النار وتمديد الهدنة رسميًا، كخطوة أولى لإنهاء الحرب ووقف الهجمات الصاروخية من قبل الحوثيين في العمق السعودي، مع عرض تطبيق جملة من الإجراءات الهادفة إلى تحسين الوضع الاقتصادي لليمن ككل، منها: التعامل إيجابيًا مع بعض مطالب حوثية تتعلق برفع الحصار عن الموانئ والمطارات، ودفع الرواتب لموظفي وعمال المرافق الحكومية، بما في ذلك العاملون بالمناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الحوثية، والمساعدة في تنفيذ ما اتفق عليه في استكهولم بشأن تبادل الأسرى.

وأخذ التحرك السعودي، في ظل التصورات الاستراتيجية الجديدة، خطوة ذات دلالة حين توجه وفد سعودي-عماني مشترك إلى صنعاء للقاء المسئولين الحوثيين، في الفترة من 8 إلى 14 أبريل 2023، حيث تم التركيز على بحث خطة تسوية طرحتها الرياض، والتزامات بشأن إتمام تبادل الأسرى بين الحكومة الشرعية وحركة "أنصار الله". وأعاد هذا التحرك بلورة الدور السعودي من طرف مباشر في الحرب إلى وسيط بين الحكومة الشرعية التي يمثلها مجلس القيادة الرئاسي اليمني برئاسة رشاد العليمي، وحركة "أنصار الله". في الوقت ذاته، لم تظهر الحكومة اليمنية كطرف مباشر في هذه العملية السياسية الجديدة، والتي تبدو في موقف الانتظار لما ستسفر عنه الاتصالات السعودية المباشرة مع حركة "أنصار الله"، لا سيما وأن الجانب السعودي يبدو حريصًا على تمرير المعلومات والتفاهمات إلى الجانب اليمني لوضعها في الحسبان مستقبلاً.

## رؤيتان متباعدتان

في الحوار الذي تم في صنعاء، طرحت السعودية رؤيتها متضمنة ثلاث مراحل؛ أولها، هدنة مدتها 6 أشهر كمرحلة أولى لبناء الثقة تتضمن خطوات عملية، كدفع رواتب الموظفين الحكوميين في كل مناطق اليمن، وفتح الطرق والمعابر بين المدن، وفتح المطارات والموانئ أمام الملاحة الدولية، وإطلاق سراح جميع الأسرى. ثانيها، التفاوض حول مرحلة انتقالية تستمر لمدة سنتين يجري خلالها البحث في إيجاد حل نهائي بين جميع الأطراف المشاركة في الصراع، مع ملاحظة أن فترة التفاوض لم تحدد بمدى زمني محدد. وثالثها، مرحلة الحل النهائي بضمانات أممية.

ثمة ملاحظتان جديرتان بالتأمل، أولهما: أن فترة التفاوض لوضع أسس المرحلة الانتقالية لم تُحدد زمنيًا وتركت مفتوحة، مما يعني أنها قابلة للامتداد لفترات طويلة وقد تؤدي إلى تجميد الأزمة عند نقطة وقف القتال مع استمرار الانقسام السياسي الجغرافي، لا سيما أن الحوثيين لا يتركون فرصة إلا ويوظفونها لتأجيل الالتزام بأي تفاهمات أو اتفاقات لا تحقق لهم ما يعتقدون فيه ويسعون إليه. ثانيهما: أن الرياض تربط بين هذه الرؤية المشار إليها وبين خطة سابقة طرحتها في مارس 2021، مما يعني حرص الرياض على عدم ربط تحول دورها الجديد كوسيط في الأزمة اليمنية بالتطبيع مع طهران، ووضع تحركها الجديد باعتباره امتدادًا لرؤية سابقة لم تحقق أهدافها المعلنة حين طرحت أول مرة. ومن ثم فإنه لا تغيير في الاتجاه والاستراتيجية، ولا علاقة مع التطورات على صعيد الإقليم، وهو ما يصعب قبوله، لا سيما أن إيران تظل لاعبًا مؤثرًا في الأزمة اليمنية.

في المقابل، طرحت "أنصار الله" تصورًا يركز على مبدأ وقف الحرب بشكل كامل، ورفع الحصار بشكل تام، وخروج القوات الأجنبية من البلاد، وصرف مستحقات جميع الموظفين، واستعادة اليمن لسيادته واستقلاله، والتعويض وإعادة الإعمار. وينطلق الموقف الحوثي من قناعة بأن تغير سلوك الطرف الآخر هو اعتراف بقوتهم التي لا تنازل عنها، وأن تغير السلوك السعودي هو نتيجة الصمود طوال السنوات الثماني الماضية ضد ما يصفونه بالعدوان، وأن التفاوض مع الرياض يُغني عن التفاوض مع الحكومة اليمنية التي شكلتها السعودية، والتي لا يعترف بها الحوثيون أصلاً، مما يؤشر إلى رفض ضمني ومسبق لأية فكرة تتعلق بالشراكة في حكم اليمن، وترك التوازنات الداخلية تحكم مصير البلاد بدون أي تدخل خارجي أممي أو غير أممي.

## خطاب الاستقواء الحوثي

يتأسس التصور الحوثي السابق على أن لديهم قوة عسكرية ذاتية تساعدهم على حسم الأمور لصالحهم حال خروج القوات الأجنبية، لذا تغيب فكرة التسوية الشاملة والمفاوضات مع الحكومة المعترف بها دوليًا، والاكتفاء بتسوية الأمور مع السعودية. وبالتالي، يغيب معنى الدولة لدى العقيدة التي تحكم الحوثيين، كما لا يتصور أنهم قد يتخلون عن أسلحتهم الخاصة لصالح جيش موحد، تحت مظلة دولة ذات مؤسسات تعمل لصالح اليمن ككل، أو أنهم سيتخلون عن الثروات التي تمكنوا منها طوال السنوات الماضية، أو تعويض اليمنيين عن الأضرار التي أصيبوا بها نتيجة سياسات الحوثيين في المناطق الخاضعة لهم.

ويلاحظ أن الخطاب الإعلامي للمسئولين الحوثيين، وأبرزهم رئيس ما يسمى المجلس السياسي للحوثيين مهدي المشاط، لم يتغير من حيث شموله للتهديد بالعودة إلى القتال وتوجيه الضربات القاسية بالصواريخ والطائرات المسيرة إلى من يصفونهم بدول العدوان إن تجرأوا على العودة إلى القتال، كما أن التركيز على مبدأ جبر الضرر والحصول على تعويضات ومساهمة السعودية في إعمار اليمن يمثل عناصر رئيسية في الخطاب الحوثي، وأن لا تنازل عنها، وهو ما يشدد عليه عبد الملك الحوثي، الذي يوصف بقائد الثورة، مما يطرح تساؤلات حول قبول الحركة الحوثية مبدأ التسوية الشاملة والشراكة مع القوى اليمنية الأخرى التي تمثلها الحكومة الشرعية برئاسة رشاد العليمي.

الموقف الإيراني بدوره ما يزال يدعم التصور الحوثي، وهو ما عبر عنه المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، بأن طهران لعبت دورًا إيجابيًا، وأنها تدعم تمديد الهدنة في اليمن، على أن تؤدي إلى رفع الحصار بشكل كامل، وإرسال المساعدات الإنسانية بلا قيود، وأنه "لا أحد يحق له أن يقرّر مكان الشعب اليمني مصيره السياسي ومستقبله".

إن غياب العناصر المرتبطة بالحل الشامل في التصور الحوثي يمثل عنصرًا يثير القلق، إذ يعكس قناعة ذاتية بالاكتفاء بإنهاء القتال مع السعودية كقائد للتحالف، والحصول منها على تعويضات مجزية، وإتمام السيطرة على الأجزاء التي تخضع لهم، وبلورة اعتراف إقليمي بهذا الوضع، وعدم الاكتراث بمصير اليمن الموحد. فضلاً عن التأكيد على استقلالية الحركة، وأن إيران لن تمارس أي ضغوط عليها لكي تغير بعض مطالبها مجاملة للرياض. هذا المنحى الحوثي لفصل العلاقات السعودية-الإيرانية عن تطلعات الحركة في الاستحواذ على ثروات اليمن وتحديد مصيره بما يتوافق مع قناعاتها السياسية والعقائدية وقبول الرياض لهذا المصير اليمني، يكشف عن ثقة ذاتية بأنها طرف منتصر له الحق في فرض شروطه، ولا يحق لأحد أن ينازعها في تلك الشروط.

## مشكلات الحكومة الشرعية

على صعيد الحكومة اليمنية، ونظرًا لكون الرياض هي الطرف الداعم الرئيسي لها، تظل في حالة انتظار لما ستئول إليه الجهود السعودية بدعم عماني لوضع إطار شامل للتسوية السياسية تقبل الالتزام به. أما عمليًا، فثمة قلق وشكوك بقبول الحركة الحوثية لمبدأ التسوية الشاملة والشراكة في الحكم، وهو ما عبر عنه معين عبد الملك -رئيس الوزراء اليمني- بوضوح، كما أن رئيس مجلس القيادة رشاد العليمي كثيرًا ما يثير الشكوك حول تخلي الحوثيين عن أطماعهم في حكم اليمن ورفضهم للقوى اليمنية الأخرى.

ولا يخلو موقف مجلس القيادة من مشكلات بنيوية تتعلق بتركيبته وبموقف أحد أهم مسئوليه وهو عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، والذي يطرح بين الحين والآخر تصورًا يقوم على استقلال الجنوب وترك الشمال لشأنه الخاص، كعنصر رئيسي في تسوية دائمة للأزمة اليمنية، وهي أمور تفرض نفسها في المناقشات مع المسئولين السعوديين، الذين يدركون أهمية إنهاء الانقسامات بين أعضاء مجلس القيادة، والالتزام بمبادئ سياسية تتفق جوهريًا وعمليًا مع ما تطرحه الرياض مع الطرف الحوثي.

**مجمل القول،** إن الأزمة في اليمن تتجه إلى حالة جمود عسكري بتوافق سعودي-إيراني، في حين أن الحل السياسي الشامل يواجه الكثير من العقبات الكبرى.

3

# علاقات مصر وتركيا.. محفّزات الانفراج والملفات العالقة

شهدت التفاعلات المصرية التركية خلال الفترة الماضية حراكًا دبلوماسيًا وزخمًا غير مسبوق، انتقل بالعلاقة بين البلدين من مرحلة الاستقطاب الحاد في المواقف والرؤى إلى مرحلة من التهدئة والانفتاح الرامية لتعزيز المصالح المشتركة، وبحث مسارات التعاون وحلحلة القضايا الخلافية فيما بينهما. دلّل على ذلك، زيارة وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو (مارس 2023) للقاهرة، وزيارة وزير الخارجية المصري "سامح شكري" لأنقرة (أبريل 2023)، حيث دشنت تلك الزيارات لمرحلة مغايرة بين البلدين، خاصة أنها الأولى -على هذا المستوى- منذ عقد من الزمن. وبينما هنالك محفزات دافعة لانفراج العلاقة بين البلدين خاصة مع تشابكهما في العديد من القضايا الثنائية والإقليمية، تظل هنالك ملفات عالقة بينهما.


محمود قاسم

باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## انفتاح مُتدرّج

يبدو أن تركيا ومصر عازمتان على توظيف التهدئة بينهما في استعادة العلاقات الدبلوماسية وعودتها لمسارها الطبيعي كما كانت عليه قبل عام 2013، مما يجعل عودة التمثيل الدبلوماسي الكامل وتبادل السفراء بين البلدين مسألة وقت، وذلك في ضوء التطور والانفتاح التدريجي الذي شكّل مجمل التفاعلات بين البلدين خلال السنوات الماضية، الأمر الذي لايُستبعد معه قيام الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارة للقاهرة خلال العام الجاري، وفقًا لتوقع عددٍ من التقارير.

المتابع لمسار تطور العلاقة بين تركيا ومصر يلاحظ رغبة أنقرة في دفع العلاقات للأمام، وكانت أكثر وضوحًا مقابل حذر القاهرة وحاجتها لاختبار جدية ونوايا تركيا، حيث بدأت تركيا مغازلة القاهرة عبر أحاديث عدد من المسئولين عن أهمية مصر ودورها الإقليمي، وهو ما دلّل على رغبة تركيا في طي صفحة الخلاف مع القاهرة، الأمر الذي استدعى معه إجراء بعض الترتيبات والاتصالات التي أفضت لعقد جولتين من المباحثات الاستكشافية في مايو وسبتمبر 2021، قبل أن يعلن وزير الخارجية المصري في أكتوبر 2022 توقف المباحثات على خلفية عدم وجود أي تغير في السياسة الخارجية التركية خاصة تجاه الملف الليبي.

وعلى الرغم من تعثر المباحثات في تلك المرحلة، وعدم قدرتها على إنجاز أية تفاهمات، فإن التواصل بينهما لم ينقطع، بل إن المباحثات الاستكشافية قد ساهمت -على أقل تقدير- في تجاوز الشكوك وحالة اللايقين التي سيطرت على العلاقة بين البلدين طيلة العقد الماضي. وفي وسط حالة الجمود وتعثّر المباحثات، جاءت نقطة التحول خلال مصافحة الرئيس التركي نظيره المصري عبدالفتاح السيسي في افتتاح كأس العالم في قطر، وتعزز ذلك بالزيارة التي قام بها وزير الخارجية المصري في فبراير 2023 إلى تركيا لتقديم التضامن في أعقاب الزلزل الذي ضرب البلاد، وعليه فقد كانت دبلوماسية المدرجات والكوارث الطبيعية كفيلة بدفع مسار التطبيع مرة أخرى للأمام وبخطوات سريعة، انتهت للزيارات المتبادلة على مستوى وزيري خارجية البلدين.

## اعتبارات محفزة

**ثقّة اعتبارات حفزت البلدين لتسريع خطوات التقارب، بعضها ارتبط بمصالح الطرفين، والبعض الآخر دار في فلك التحولات الذي يشهدها العالم والإقليم خلال الفترات الماضية، الأمر الذي يمكن الوقوف عليه على النحو التالي:**

- **حالة التهدئة الإقليمية:** فرضت معادلة التنافس الدولي وسياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة ما يمكن وصفه بـ"لحظة الإقليم"، حيث وجدت القوى الفاعلة والمؤثرة في الإقليم أن المشهد الراهن يقتضي تهدئة التوترات القائمة بينهما، وصياغة شكل جديد من العلاقات بين الفاعلين، يرتكز على فكرة إدارة الصراعات وتحييد الخلافات، لتحقيق أكبر قدر من المصالح المشتركة. هذا التعاون الإقليمي من شأنه أن يحد من مستوى الصراعات القائمة، مما يُعزز من ثمار السلام الإقليمي الذي يعود بالفائدة على الجميع. من هنا، يمكن فهم التهدئة الإقليمية ومحاولات التقارب النشط التي سيطرت على تفاعلات دول المنطقة، والتي بدأت باتفاق العلا 2021، مرورًا بالتهدئة التركية الخليجية، واستعادة العلاقات بين الرياض وطهران، وبحث تسوية الخلافات بين مصر وتركيا، ومساعي إدماج سوريا في محيطها العربي.

- **الحسابات السياسية التركية:** لاتنفصل رغبة تركيا في تحييد خلافاتها مع القاهرة عن مجمل حركتها الخارجية ومساعيها لتصفير المشاكل مع دول الجوار، وقد يكون هذا التوجه مدفوعًا بحسابات النظام الحاكم في تركيا، حيث يسعى للحيلولة دون قيام المعارضة بتوظيف حالة العداء والقطيعة مع مصر ومافرضته السياسة الخارجية لأردوغان من عزلة وقيود على تفاعلات تركيا كورقة ضغط يمكن أن تؤثر على مستقبله في السلطة مع اقتراب الانتخابات، المقرر لها في مايو 2023، خاصة أن المعارضة التركية تنظر للنظام الحاكم كونه المسئول عن تأزم العلاقات مع القاهرة لصالح حسابات ضيقة لاتراعي مصالح الدولة.

- **الحاجة الاقتصادية المتبادَلة:** رغم استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين في ظل القطيعة الدبلوماسية، إلا أن تسوية الخلافات واستعادة الدفء من شأنها أن تنقل العلاقات الاقتصادية والتجارية لمربع أكثر تقدمًا، بما يساعد في الحد من تأثيرات تفاقم الأوضاع الاقتصادية التي فرضتها المتغيرات الدولية، حيث توقع وزير الخارجية التركي زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترات القادمة إلى 15 مليار دولار، وكان التبادل التجاري قد بلغ 7.7 مليارات دولار عام 2022، مما يعني أن عودة العلاقات السياسية يمكن أن تضاعف من معدلات التجارة البينية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الطرفين.

## ملفات عالقة

**يتوقف مسار إنضاج واستكمال عملية التطبيع الدبلوماسي وعودة العلاقة بين البلدين على حدود إدراك كل طرف لحاجة الطرف الثاني، وحدود التنازل الممكن في القضايا محل الخلاف. وفي هذا الإطار، يمكن الوقوف على منظور كل طرف وتطلعاته على النحو التالي:**

- **فك الارتباط بالإخوان:** باعتباره أحد المطالب الرئيسية التي تسعى مصر لإنجازها، خاصة أن تركيا ظلت لسنوات ملاذًا لقيادات وعناصر جماعة الإخوان، ورغم أن تركيا لجأت لبعض الإجراءات مؤخرًا لتحجيم وتطويق النشاط الإخواني المعادي لمصر في تركيا، إلا أن هذا الملف لا يزال يحمل عددًا من التعقيدات لعل أبرزها الموقف النهائي من القيادات الصادر بشأنها أحكام ومطلوبة للقضاء في مصر، وما إذا كانت ستقبل تركيا بتسليمهم أم ستحتفظ بتلك الورقة للمساومة في قضايا وملفات أخرى.

- **إدماج تركيا في معادلة الغاز الطبيعي:** تستورد تركيا أكثر من 90% من احتياجاتها من الطاقة، وعليه قد تجد في التقارب مع مصر فرصة في الاندماج تحت مظلة منظمة دول غاز شرق المتوسط، كمدخل لتحقيق أكبر قدر من المنفعة، خاصة أن أنقرة لا تعتبر شريكًا أو طرفًا في أغلب الترتيبات أو التفاعلات الجماعية في منطقة شرق المتوسط، إلا أن عملية الاندماج قد تكون مشروطة، وتحتاج لمراجعة تركيا لموقفها من القانون الدولي للبحار، والتخلي عن سياسة الأمر الواقع والعسكرة التي شكلت مجمل تحركاتها تجاه شرق المتوسط خلال السنوات الماضية. وقد تقود عملية التهدئة لبحث صيغة ما لدمج تركيا في تفاعلات المنطقة، إلا أن ذلك لن يكون على حساب العلاقات الراسخة التي تشكلت بين مصر وقبرص واليونان من جهة، ومصر ودول منظمة شرق المتوسط من جهة أخرى.

- **التعاطي مع الأزمة الليبية:** حيث يمثل الموقف المضاد للطرفين في الأزمة الليبية تحديًا أمام إنضاج وتسريع عملية التطبيع بينهما، حيث تتمسك مصر بضرورة سحب تركيا قواتها العسكرية من ليبيا، الأمر الذي لا يرجح أن تتعاطى معه أنقرة بقدر من المرونة، بحيث تبقى هذه القضية لحصد مكاسب أو تنازلات من قبل مصر في ملفات أخرى. ورغم ذلك يمكن أن يصب أي تقارب مصري تركي في تهدئة التوترات في ليبيا، خاصة في ظل بروز العامل الإقليمي وقدرة الطرفين على دفع مسار التسوية وعملية الانتقال السياسي للأمام، نظرًا لقدرتهما على التأثير على الأطراف الداخلية المنخرطة في المشهد.

**ختامًا،** يحقق التقارب التركي-المصري مكاسب عدة للطرفين، كما ينقل العلاقة بينهما لحقبة جديدة من التعاون بما يتجاوز حالة الاستقطاب في السنوات الماضية، ويمكن أن يزيد ذلك من فرص التنسيق والتعاون بين الطرفين في قضايا وترتيبات الأمن الإقليمي. ورغم مساعي أنقرة لتسريع وإنجاز المصالحة قبل الانتخابات الرئاسية التركية المرتقبة في مايو 2023، إلا أن البعض يتوقع أن تفضل القاهرة الانتظار لمرحلة ما بعد الانتخابات.

4

# هل يؤثر التطبيع العربي مع سوريا على تسوية أزمتها؟

في ظلّ غياب أفق التسوية السياسية للأزمة السورية، يشهد ملف التطبيع العربي مع دمشق حراكًا إقليميًا واسع النطاق، برزت مظاهره خلال عام 2022، وتأكد بشكل أكبر بعد تعرض العديد من المناطق السورية لزلزال السادس من فبراير 2023. إذ تنامت الزيارات التي أجراها الرئيس السوري بشار الأسد ووزير خارجيته إلى عدد من الدول العربية، فضلاً عن استقبال دمشق للعديد من المسئولين العرب. بموازاة ذلك، ظهرت محاولات لإعادة سوريا إلى الجامعة العربية، لكنّ الإجماع العربي لم يتحقق حولها، الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول مدى تأثير التطبيع العربي على مسار تسوية الأزمة السورية.

نوران عوضين
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## جمود التسوية

تقع التسوية السياسية للأزمة السورية في مرتبة متأخرة نسبيًا في اهتمامات المجتمع الدولي، مقارنة بتطورات الأوضاع الميدانية والإنسانية. وعليه، يصبح من غير المستغرب مشهد الجمود الحالي في العملية السياسية السورية. فبعد ثماني جولات من انعقادها، أعلن المبعوث الأممي إلى سوريا "غير بيدرسون"، في يوليو 2022، عن تأجيل انعقاد الجولة التاسعة من محادثات اللجنة الدستورية في جنيف إلى أجل غير مسمى. ويُعزَى توقف المحادثات إلى تعثر المفاوضات الخاصة بعملية إعداد الدستور والفترة الانتقالية وعملية الانتخابات، وتباين الرؤى ما بين الحكومة السورية والمعارضة.

إلا أن هذا التوقف هو مجرد حلقة في مسار تعقّد التسوية السياسية، والذي كانت بدايته بوجود مسارين متعارضين. يتمثل الأول، في مسار جنيف المدعوم من الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وهو مسار منبثق عن قرار مجلس الأمن رقم "2254" للحل في سوريا. وفي المقابل، يبرز المسار الثاني وهو الأستانة المؤسس من جانب كل من روسيا وتركيا وإيران (أو ما يعرف بتحالف الدول الضامنة)، والذين أثبتوا عبر تحركاتهم الميدانية أو السياسية جدوى مسارهم بالمقارنة مع مسار جنيف.

فقد استطاع تحالف الدول الضامنة إرساء عدد من الترتيبات الميدانية في الصراع السوري، كمناطق خفض التصعيد والالتزام بنظام وقف إطلاق النار في العديد من المناطق. وعلى الصعيد السياسي، يؤكد الضامنون الثلاثة أنه لا يمكن تسوية الأزمة السورية إلا من خلال العملية السياسية التي يقودها ويملكها السوريون، والتي تيسرها الأمم المتحدة استنادًا إلى قرار مجلس الأمن رقم "2254"، لكن هذا دون إغفال التأكيد على محورية "المساهمة الحاسمة" لضامني الأستانة ومخرجات مؤتمر "الحوار الوطني السوري" الذي انعقد في سوتشي (يناير 2018)، في نشأة اللجنة الدستورية السورية، وذلك في إشارة إلى أهمية مسار الأستانة في تسوية الأزمة.

من هنا، يبرز تعقد الأزمة السورية، حيث لا تستند فقط إلى وجود صراع بين أطراف محلية فاعلة على الأرض، وإنما تتداخل فيها رؤى ومصالح خارجية متعارضة لعدد من الفاعلين الإقليميين والدوليين، وهو الأمر الذي أسهم في إضفاء المزيد من التعقيد السياسي والميداني على الأزمة. وأضيف لهذا السياق المعقد، ما رتبته الحرب الروسية على أوكرانيا من تداعيات، وما سبق ذلك من تراجع الاهتمام الأمريكي عن منطقة الشرق الأوسط.

لذلك، اتّجهت دول المنطقة نحو تبني نهج الإدارة المباشرة للصراعات الإقليمية، خاصة مع تنامي الإدراك لما تفرضه هذه الصراعات من تكلفة على اقتصادات وأمن المنطقة، الأمر الذي يتطلب في المقابل تهيئة البيئة الإقليمية لحلحلة أزماتها الممتدة. في هذا الإطار، شهدت المحادثات السورية العربية زخمًا واسعًا خلال عام 2022، تمثل أبرز مظاهرها في زيارة الرئيس السوري "بشار الأسد" إلى الإمارات في مارس 2022، إلى جانب تنامي الجدل حول تحقق الإجماع العربي بشأن عودة سوريا إلى شغل مقعدها بجامعة الدول العربية.

وبالرغم من عدم حضور الرئيس السوري لقمة الجزائر التي عُقدت في نوفمبر 2022، فقد تتابعت جهود التطبيع العربي السوري ومحاولات إعادة سوريا إلى المحيط العربي، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من الزيارات التي أجراها الرئيس السوري ووزير خارجيته إلى عدد من الدول العربية، واستقبال دمشق في المقابل للعديد من المسئولين العرب، وهو الأمر الذي ازدادت وتيرته بعد تعرض سوريا لزلزال السادس من فبراير، حيث أتاح الظرف الإنساني مجالاً أمام تكثيف العلاقات السياسية والدبلوماسية السورية العربية. ولم يتوقف الأمر عند حد الزيارات المتبادلة، بل أسفرت جهود التطبيع مؤخرًا عن قرار إعادة فتح السفارات بين تونس ودمشق، كما تدور مباحثات سعودية سورية تتعلق باستئناف الخدمات القنصلية بين البلدين.

## مستقبل الأزمة

من غير المعروف بعد ما ستسفر عنه الجهود الجارية لإعادة سوريا إلى شغل مقعدها بجامعة الدول العربية، حيث يبدو أن الإجماع العربي لم يتحقق بعد، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من تصريح لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" يوم الثالث عشر من أبريل الماضي، والذي أوضح فيه أن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية لا تزال محل تكهنات، وأن قطر لن تتخذ أي خطوة إذا لم يكن هناك أي تقدم سياسي أو حل سياسي للأزمة السورية.

مـع ذلـك، مـن غيـر المتوقـع أن تنخفـض وتيـرة التطبيـع العربي مع دمشـق، ولا سـيما في ظل الحاجة إلى تكريس دور عربـي فاعـل داخـل الأزمـة السـورية فـي مواجهـة باقـي الفاعليـن الإقليمييـن والدولييـن، وذلـك للتأكيـد علـى عروبـة الأراضـي السـورية والحفـاظ علـى وحدتهـا وسـيادتها، فضلاً عـن إنهـاء تواجـد المليشـيات المسـلحة فيها، والتدخـلات الخارجية في الشـأن الداخلي السـوري.

ويبـرز التطبيـع العربـي باعتبـاره نافـذة محتملـة للتسـوية فـي الأزمـة السـورية، وذلـك نظـرًا لمـا تمتلكـه الأطـراف العربيـة المنخرطـة بالأزمـة مـن علاقـات مـع كافـة الفاعليـن المنخرطيـن بالأزمـة، تمكنهـا مـن تقديـم نفسـها كوسـيط أو محـاور لجميـع الأطـراف. فـي هـذا الإطـار، قـد يسـهم اسـتئناف العلاقـات السـعودية-الإيرانية بوسـاطة صينيـة فـي مـارس الماضي في إنجـاح الجهـود العربيـة الجاريـة فـي سـوريا. ومـع ذلـك، يظـل مـدى نجـاح هـذه الجهـود العربيـة رهنًـا بالقـدرة علـى التوفيـق بيـن المصالـح المتعارضـة للفاعليـن الذيـن يمتلكـون مناطـق نفـوذ وقواعـد عسـكرية ومصالـح اقتصاديـة داخـل سـوريا.

وعلـى الرغـم مـن قـرار الولايـات المتحـدة تعليـق بعـض العقوبـات المفروضـة علـى سـوريا لمـدة 6 أشـهر بعـد زلـزال السـادس مـن فبراير الماضي، فـلا يوجـد أي مؤشـر حـول اتجـاه واشـنطن نحـو رفـع العقوبـات، ولا سـيما فـي ظـل اسـتمرار الارتبـاط الوثيـق مـا بيـن النظـام السـوري وحليفـه الروسـي. كذلـك، لا تـزال المواجهـات الأمريكيـة-الإيرانية سـارية داخـل سـوريا، حيث تتعرض المواقـع الإيرانيـة للضربـات الجويـة الإسـرائيلية، فـي مسـعى مـن تـل أبيـب وواشـنطن لإنهـاء الحضـور الإيراني داخـل سـوريا، وهـو الأمـر المسـتبعد بعدمـا أسسـت طهـران قواعـد اقتصاديـة وشـعبية داعمـة لهـا فـي سـوريا، فضلاً عمـا يتيحـه حضورهـا داخـل هـذا البلـد مـن طريـق إمـداد وتواصـل مباشـر إيرانـي مـع وكلائهـا في لبنـان والعـراق وسـوريا واليمـن.

وتتعـارض السياسـة الأمريكيـة فـي سـوريا مـع نظيرتهـا التركيـة، حيـث تـرى الولايـات المتحـدة فـي الأكـراد حلفـاء لهـا فـي الحـرب علـى تنظيـم "داعـش" الإرهابـي، فيمـا تنظـر تركيـا إليهـم باعتبارهـم إرهابييـن يهـدد تموضعهـم علـى الحـدود الأمـن القومـي التركـي، وهـو مـا دفعهـا إلـى إرسـاء وجـود عسـكري لهـا فـي شـمال سـوريا. إلا أن هـذا الوجـود يظـل نقطـة الخـلاف الرئيسـية فـي مسـار التقـارب التركـي مـع النظـام السـوري الـذي يؤكـد تمسـكه بشـرط إنهـاء الوجـود العسـكري التركـي قبـل إجـراء أي محادثـات، وهـو مـا قوبـل برفـض أنقـرة لأي شـروط مسـبقة للتفـاوض، وأن القـوات التركيـة لـن تنسـحب طالمـا بقيـت "وحـدات حمايـة الشـعب" الكرديـة في شـمال سـوريا.

**ختامًا،** ففـي ظـل هـذا المشـهد السـوري المتشـابك، مـن غيـر المرجـح أن يسـفر مسـار التطبيـع العربـي خـلال الفتـرة المقبلـة عـن اختـراق فـي الأزمـة السـورية مرتبـط بمسـائل التسـوية السياسـية أو الميدانيـة أو إعـادة الإعمـار؛ وإنمـا تظـل أهميـة اسـتمرار هـذا المسـار فـي حشـد الإجمـاع العربـي لإعـادة سـوريا إلـى جامعـة الـدول العربيـة، بمـا يوفـر الأرضيـة الشـرعية للضغـط علـى المجتمـع الدولـي مـن أجـل رفـع العقوبـات عـن سـوريا.

5

# إلى أين وصل العراق بعد 20 عامًا من الغزو الأمريكي؟

أحدث الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 تغييرات وتأثيرات جذرية لا تزال آثارها ممتدة في واقع الدولة العراقية ومستقبلها على مستويات متعددة داخليًا وخارجيًا. وعلى الرغم من أن الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 قد جاء بعدما عادت بعض مظاهر الدولة العراقية المؤسسية نظريًا، لكنها لا تزال تواجه تحديات هيكلية متجذرة تجعل من عدم اليقين السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي هو السمة الأساسية لهذا البلد بعد 20 عامًا من الغزو. ومع ذلك فقد برز سياق إقليمي جديد ينطوي على التهدئة إثر استئناف العلاقات بين السعودية وإيران في مارس الماضي قد يحد من مستقبل عدم الاستقرار في العراق.

محمد عبد الرازق
باحث أول بالمرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## نتائج الغزو

- **تـأزم سياسـي مزمـن:** كان أحـد الأهـداف التـي سـاقتها إدارة الرئيـس الأمريكـي الأسـبق جـورج بـوش الابـن لتبريـر غـزو العـراق هـو إسـقاط نظـام الرئيـس العراقـي الأسـبق صـدام حسـين، وبنـاء نظـام سياسـي ديمقراطـي. لكـن مـا تحقـق هـو بنـاء نظـام سياسـي توافقـي قائـم علـى المحاصصـة الطائفيـة يحقـق المظهـر الديمقراطـي نظريًـا، لكنـه عمليًـا نظـام يحقـق عـدم اسـتقرار سياسـي مزمـن طـوال 20 عامًـا حتـى الآن. إذ كفـل هـذا النظـام تحقيـق مصالـح النخبـة السياسـية الحاكمـة التـي تتقاسـم كافـة المناصـب السياسـية والتنفيذيـة علـى حسـاب بنـاء دولـة مؤسسـية مسـتقرة.

مـن جانـب آخـر، فقـد أَسـس دسـتور العـراق (الـذي وُضـع عـام 2005، وأشـرفت واشـنطن علـى صياغتـه) لترسـيخ هـذا التـأزم السياسـي، بـل وأسـس لتعقيـدات ومشـكلات عصيـة علـى الحـل حتـى الوقـت الراهـن مثلمـا يتعلـق ببنيـة النظـام السياسـي التـي تضمنـت أدوات لتعطيـل العمـل السياسـي، والوصـول إلـى حالـة مـن الفـراغ مثـل الحالـة التـي أعقبـت الانتخابـات التشـريعية فـي أكتوبـر 2021، أو مـا يتعلـق بالعلاقـة الملتبسـة بيـن حكومـة إقليـم كردسـتان والحكومـة الاتحاديـة، ولا سـيّما فيمـا يخـص تطبيـق المـادة 140 مـن الدسـتور المتعلقـة بالمناطـق المتنـازع عليهـا. وبالنظـر إلـى إخفـاق احتجاجـات أكتوبـر 2019 فـي تنفيـذ طلباتهـا، وتجربـة مـا بعـد الانتخابـات الأخيـرة، والفـراغ الرئاسـي والحكومـي، وفشـل مسـاعي إصلاح بنيـة النظـام السياسـي والتخلـي عـن مبـدأ المحاصصـة الطائفيـة وتشـكيل حكومـات أغلبيـة بـدلاً مـن التوافـق؛ يمكـن القـول إنّـه مـن غيـر المحتمـل أن يتخلـص العـراق علـى المـدى القصيـر مـن مظاهـر التـأزم السياسـي المزمـن التـي نتجـت عـن الغـزو الأمريكـي.

- **سـيادة منتهكـة:** إن فشـل الدولـة العراقيـة بعـد الغـزو، وإسـقاط النظـام السياسـي، وهـدم المؤسسـات؛ جعـل العـراق مسـرحًا للصـراع علـى النفـوذ والحـرب بالوكالـة بيـن القـوى الإقليميـة والدوليـة، لا سـيّما وأن هـذه البيئـة السياسـية والأمنيـة المسـتجدة مـا بعـد الغـزو قـد شـكّلت بيئـة مثلـى وفرصـة سـانحة لتدخـل قـوى إقليميـة وخاصـة إيـران التـي فرضـت نفـوذًا غيـر محـدود داخـل البـلاد ومؤسسـاتها وطبقتهـا السياسـية الحاكمـة، واتخـذت منهـا منطلقًـا لتنفيـذ اسـتراتيجيتها فـي المنطقـة الهادفـة إلـى مـد النفـوذ وخلـق فواعـل مـن دون الـدول تابعيـن لهـا، بالإضافـة إلـى تقويـض الحضـور الأمريكـي فـي المنطقـة بوجـه عـام والعـراق علـى وجـه التحديـد.

فباتـت الأراضـي العراقيـة مسـرحًا لهـذه المواجهـة الإيرانيـة-الأمريكيـة التـي ازدادت حدتهـا بشـكل كبيـر بعـد اغتيـال واشـنطن لقائـد فيلـق القـدس بالحـرس الثـوري الإيرانـي قاسـم سـليماني فـي ينايـر 2020، وباتـت كذلـك مسـرحًا لممارسـة مـا يمكـن تسـميته باسـتعراض النفـوذ مـن جانـب قـوى إقليميـة، وخاصـة إيـران وتركيـا، وهـو مـا يظهـر فـي الضربـات المسـتمرة التـي يوجههـا الطرفـان للأراضـي العراقيـة لاسـتهداف مواقـع فـي إقليـم كردسـتان. وهـو واقـع يحـاول العـراق التغلـب عليـه، واسـتغلال حالـة التهدئـة الإقليميـة الراهنـة لفـرض واقـع جديـد يحـد مـن هـذه التدخـلات الإقليميـة والدوليـة فـي شـئونه والانتهاكات المسـتمرة لسـيادته، والتطلـع لانفتـاح أكبـر علـى محيطـه العربـي يسـهم فـي موازنـة هـذه التدخـلات الإقليميـة والدوليـة بمـا قـد يـؤدي إلـى مرحلـة مـن الاسـتقرار.

- **تحديـات أمنيـة ممتـدة:** كان قـرار الاحتـلال الأمريكـي للعـراق بحـل الجيـش والمؤسسـات الأمنيـة إيذانًـا بمجموعـة مـن التحديـات الأمنيـة الممتـدة التـي لا يـزال العـراق يعانـي مـن تداعياتهـا بعـد 20 عامًـا مـن الغـزو، إذ أدى هـذا القـرار إلـى تسـريح وتيـرة تدميـر الدولـة العراقيـة ومؤسسـاتها، وأنتـج فراغًـا أمنيًـا أسـهم بعـد ذلـك فـي ظهـور موجـة جديـدة مـن الإرهـاب الـذي كانـت الحـرب عليـه أحـد الأهـداف المعلنـة للغـزو، ممـا وفّـر بيئـة حاضنـة لظهـور تنظيـم داعـش فـي عـام 2014 واجتيـاح المـدن العراقيـة. وعلـى الرغـم مـن أنـه قـد جـرى القضـاء علـى تنظيـم داعـش بصـورة مركزيـة فـي العـراق، فـإن التنظيـم مـا زال باقيًـا ونشـطًا فـي عـدد مـن المـدن والمحافظـات العراقيـة، ويرجـح أن يسـتمر كتحـدٍّ أمنـي أساسـي للدولـة العراقيـة لفتـرة قادمـة.

وقـد أفضـى ظهـور داعـش إلـى بـروز تحـدٍ أمنـي آخـر وهـو السـلاح المنفلـت بعـد تأسـيس فصائـل الحشـد الشـعبي التـي تكونـت بنـاء علـى فتـوى الجهـاد الكفائـي الصـادرة عـن المرجعيـة الدينيـة فـي النجـف. فبينمـا لعبـت هـذه الفصائـل دورًا محوريًـا فـي قتـال داعـش وإنهـاء سـيطرته المكانيـة علـى المـدن العراقيـة بصـورة كبيـرة، فإنهـا -فـي الوقـت ذاتـه- باتـت جهـة أمنيـة

موازية للقوات المسلحة وقوات الأمن العراقية، وتخضع في قرارها إلى ولاءات خارجية وانتماءات سياسية، مما أدى إلى تقويض البيئة الأمنية في العراق، وفشل كافة محاولات حصر السلاح بيد الدولة ومجابهة السلاح المنفلت أو دمج هذه الفصائل المسلحة ضمن المنظومة الأمنية العراقية بشكل حقيقي؛ لا سيّما وأن هذه الفصائل هي جزء أساسي من العملية السياسية العراقية من خلال نفوذ قادتها ومنتسبيها داخل البرلمان وأجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة.

- **تراجع اقتصادي وضعف الحوكمة:** لمّا كان جوهر نظام الحكم الذي أسسه الاحتلال الأمريكي في العراق قائمًا على المحاصصة الطائفية والتوافق المكوناتي بين طبقة الحكم، لذلك كان أساس هذا النظام هو تجنب هذه الأطراف طرح الملفات الجديرة بالإصلاح والتي قد تقوض أو تؤثر على سيطرتهم شبه التامة على مقاليد الأمور في البلاد. وبالتالي، لم تتحقق في العراق طوال العشرين عامًا الماضية أي إصلاحات جذرية أو هيكلية في الجوانب الاقتصادية والتنفيذية، بل أسس هذا التوافق المصلحي لفساد مؤسسي في البلاد يراعي مصالح ونفوذ الطبقة السياسية في المقام الأول، ويحقق مصلحة أمريكية في استمرار الوصاية على الاقتصاد العراقي، سواء فيما يتعلق بإعفاء وارداته من الغاز من إيران من العقوبات بصفة دورية، أو فيما يتعلق بتحويلات الدولار الأمريكي.

بناء على ذلك، يواجه العراق المعتمد بصورة شبه كلية على صادراته النفطية في تمويل ميزانيته تحديات اقتصادية هائلة وفسادًا مستشريًا. فعلى الرغم من أن صادرات النفط العراقي خلال العشرين عامًا الماضية قد بلغت بحسب بعض التقديرات نحو 1.17 تريليون دولار، فإن آثار ذلك لم تظهر على حياة العراقيين أو

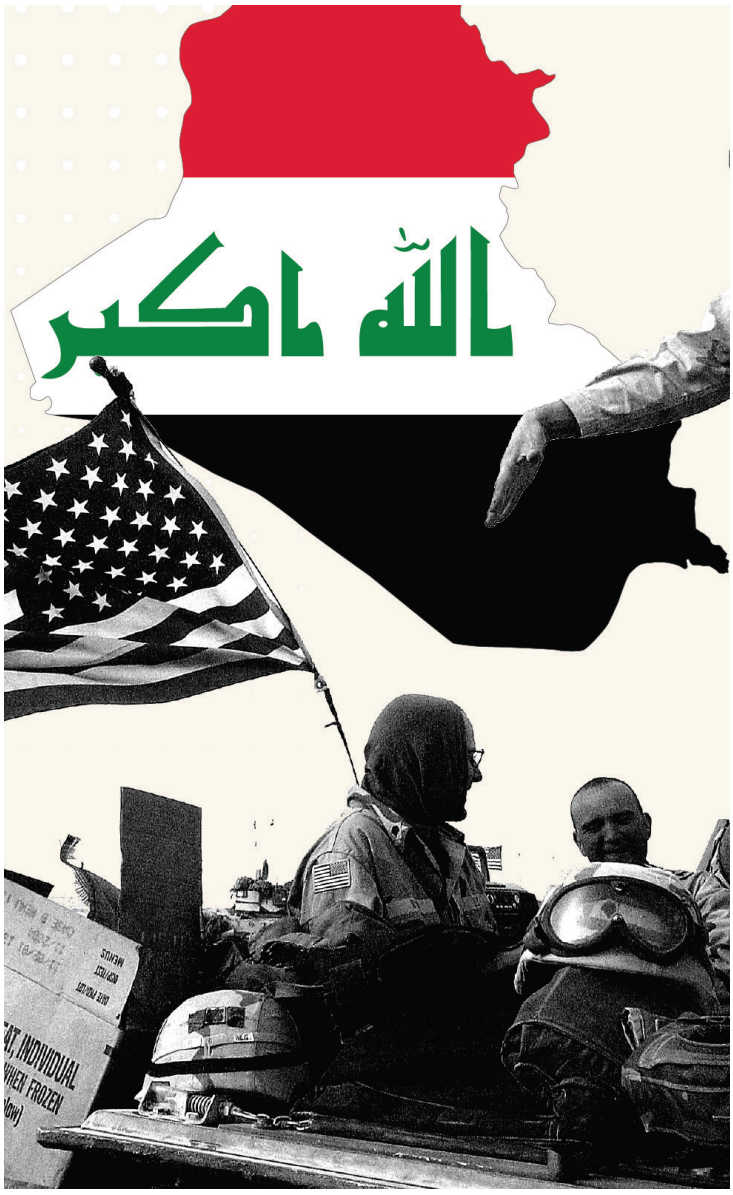


الخدمات العامة المقدمة إليهم، وذلك بفعل عدم وجود حوكمة رشيدة للقطاع العام وآليات واضحة للشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد.

**ختامًا،** يمكن القول إنه على الرغم من أن إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن قد روجت لغزوها للعراق بوصفه ضروريًا للحرب على الإرهاب واجتثاث نظام البعث وبناء دولة عراقية حرة وديمقراطية؛ فإن العراق يظهر بعد 20 عامًا من الغزو الأمريكي دولة لا تزال تحاول التغلب على الآثار السلبية العميقة التي أحدثها الغزو، وتغلف مستقبلها بإطار عام من عدم الاستقرار على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن قد تسهم حالة التهدئة الإقليمية الجديدة خاصة بين السعودية وإيران مؤخرًا في إحداث تغيير في هذه المعادلة غير المستقرة.

# مأزق حكومة نتنياهو وخيارات التصعيد في المنطقة

شهدت الآونة الأخيرة ارتفاعًا في وتيرة التصعيد الإسرائيلي-الفلسطيني، على خلفية اقتحام قوات الاحتلال للمسجد الأقصى والاعتداء على المصلين، وهو ما شكل الشرارة الأولى لتفجر الأوضاع في قطاع غزة وجنوب لبنان وسوريا ردًا على الممارسات الإسرائيلية. مع هذا التصعيد، وجدت الحكومة اليمينية المتطرفة لبنيامين نتنياهو نفسها على حافة الانخراط في التصعيد في جبهات متعددة في المنطقة، بينما تجابه في الوقت نفسه أزمة داخلية غير مسبوقة، على خلفية الاحتجاجات الداخلية الواسعة على قانون الإصلاح القضائي، والذي أدى إلى شرخ عميق داخل المجتمع الإسرائيلي. ومن ثم يبرز السؤال المطروح حول أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الحكومة الإسرائيلية، ومآلات التصعيد المتوقعة مع الفلسطينيين خلال الفترة المقبلة.

هبة شكري
باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## تحديات داخلية

- **قانون إصلاح القضاء:** شهدت إسرائيل احتجاجات واسعة النطاق إثر محاولة حكومة نتنياهو تمرير قانون الإصلاح القضائي، والذي أثار غضب وانقسام الرأي العام، بل إن الحلفاء الغربيين لإسرائيل وخاصة الولايات المتحدة اعتبروا هذا القانون مهدِّدًا لاستقلال القضاء. وأكدت هذه التطورات الشكوك حول تعميق سياسات الائتلاف اليميني المتطرف بقيادة نتنياهو للخلافات الداخلية. وبرغم اضطرار نتنياهو إلى تجميد إقرار قانون الإصلاح القضائي لاحتواء الموقف الداخلي المشتعل، إلا أنه قد يحاول استرضاء أعضاء ائتلافه اليميني بالرضوخ لمطالبهم بإقرار القانون، حيث هدد بعضهم بالاستقالة حال التراجع عن القانون، ووصل الأمر بتهديد "إيتمار بن غفير" بالإطاحة بنتنياهو في حالة تراجعه. وبالتالي، أصبح نتنياهو في مأزق بين إرضاء أعضاء الائتلاف الذي يستمد قوته منهم، أو خسارة مستقبله السياسي والانخراط في الفوضى الداخلية وإثارة غضب الحليف الأمريكي. لذلك، ربما يلجأ نتنياهو إلى خيار تمرير التعديلات القضائية مهما كان ثمنه، لكونه السبيل الوحيد للحفاظ على تماسك ائتلافه اليميني وحماية نفسه من المساءلة القضائية في اتهامات الفساد الموجهة له.

- **انقسامات حادة:** عمّقت أزمة الإصلاح القضائي الانقسامات داخل حكومة نتنياهو والمجتمع الإسرائيلي بشكل عام، ولا سيما إثر إقالة وزير الدفاع يوآف جالانت بعد مطالبته التراجع عن إقرار القانون. ويدلل ذلك على عمق التباين في وجهات النظر بين اليمين المتطرف وباقي الاتجاهات السياسية في إسرائيل. كما انتقل الانقسام إلى داخل الجيش الإسرائيلي، وهو ما أثار المخاوف من تراجع جاهزيته لمواجهة التحديات المتفاقمة في ظل انضمام قوات من الاحتياط للاحتجاجات، مع استمرار الدعوات للتخلف عن الخدمة الاحتياطية، والتي أُضيف لها إعلان ضباط في الخدمة الدائمة أنهم ينوون إنهاء خدمتهم إذا تم إقرار الإصلاح القضائي نهائيًا. وبالتالي، ففي حال أصرت حكومة نتنياهو على تمرير قانون الإصلاح القضائي، فقد يفضي ذلك إلى تغلغل حالة الفوضى إلى صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي بما قد يدفع إسرائيل إلى حافة الهاوية.

- **تزايد المخاوف الأمنية:** وقد برزت بشكل كبير عقب اقتحام إسرائيل للمسجد الأقصى، وما أعقب ذلك من ردود فعل من قطاع غزة وجنوب لبنان، بل وداخل إسرائيل أيضًا، وهو ما يشير إلى أن أي اعتداء على المسجد الأقصى قد يساوي حربًا إقليمية، وقد يدفع بإسرائيل إلى الانجرار لحرب واسعة النطاق هي غير مستعدة لها. وتعززت تلك المخاوف مع تقديرات للاستخبارات الإسرائيلية بتوقع انخراط إسرائيل في حرب حقيقية خلال العام المقبل، استنادًا إلى عدد من المتغيرات، منها: انسحاب القوات الأمريكية من الشرق الأوسط، والاحتكاك المباشر بين إسرائيل وإيران، إضافة إلى الانقسامات الداخلية في إسرائيل.

- **انخفاض تصنيف إسرائيل:** أدى استمرار الاحتجاجات داخل إسرائيل إلى تراجع قوة اقتصادها وتخفيض تصنيفها الائتماني من إيجابي إلى مستقر، بحسب وكالة "موديز"، والتي أرجعت ذلك إلى طريقة الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ خطة إصلاح القضاء وأنها تشير إلى ضعف قوة مؤسساتها، كما انخفضت قيمة العملة الإسرائيلية "الشيكل"، وزاد سحب الودائع من صناديق الاستثمارات الإسرائيلية من الداخل إلى الخارج. ومن المرجح أن يؤدي خفض التصنيف الائتماني إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، فضلاً عن زيادة النفور من الاستثمار في إسرائيل، وهو ما قد يسفر عنه تدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير.

- **مخاوف تآكل الردع:** أدت التحديات الداخلية والخارجية إلى تصاعد المخاوف المؤسسية من تآكل الردع الإسرائيلي بسبب سياسات حكومة نتنياهو، وهو ما كشفت عنه الضربات المفاجئة التي تلقتها إسرائيل من جبهات متعددة ردًا على اقتحام المسجد الأقصى، وعزز هذا الرأي انخفاض حدة الرد الإسرائيلي على تلك الهجمات وأنها لم تعد تقرر متى ستخوض الحرب، ومن ثم يرى البعض داخل إسرائيل ضرورة ملحة لاستعادة قوة الردع خلال الفترة المقبلة، وهو ما وعد به نتنياهو، خاصة مع تشابك جبهات الصراع والجاهزية لتحول أي حدث جوهري إلى تصعيد استراتيجي إقليمي في ظل دفع سياسات الحكومة الحالية الأمور للانخراط في خطر الحرب الدينية.

من جانب آخر، تُشير بعض التقديرات إلى إمكانية توجه نتنياهو لإشعال فتيل الحرب ولجوئه إلى خلق تهديد وجودي على إسرائيل باعتباره المخرج الوحيد لنجاة حكومته من الأزمات الداخلية المعقدة. لكن على الرغم من عدم استعداد إسرائيل لهذا الخيار في ظل أزمتها الداخلية، إلا أنها ربما تلجأ إلى هذا الخيار حال انسداد أفق حل تلك الأزمة.

## تحديات خارجية

- **التصعيد مع الفلسطينيين:** أسفرت الممارسات الاستفزازية لأعضاء الائتلاف اليميني المتطرف بقيادة نتنياهو عن إشعال فتيل العنف مع الفلسطينيين، إذ قضت على أي آمال للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، في ظل تبني سياسات متشددة تعزز من مخاوف تحول الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى حرب دينية. إذ شهدت الفترة الماضية إصرار العناصر المتطرفة في الحكومة الإسرائيلية على تمرير خططها تجاه الفلسطينيين، خصوصًا ما يتعلق منها بالاستيطان وهدم المنازل واقتحامات المسجد الأقصى، وهو ما أدى إلى رفع منسوب التوتر في الأراضي المحتلة بدرجة كبيرة تقترب من حافّة الانفجار.

وعلى الرغم من محاولات حكومة نتنياهو تجنب المزيد من التصعيد مع الفلسطينيين بعد أحداث اقتحام المسجد الأقصى، من خلال منع اليهود من الدخول إلى المسجد الأقصى خلال العشر الأواخر من شهر رمضان، لكن من المحتمل أن تنفجر الأوضاع مرة أخرى بالنظر إلى إصرار الائتلاف اليميني على تبني المزيد من السياسات الاستيطانية، حيث تمّ الإعلان مؤخرًا عن قيام الحكومة الإسرائيلية بتخصيص حوالي مليار دولار إضافية لتطوير الطرق والبنية التحتية للمستوطنات في الضفة الغربية والقدس.

- **العلاقات مع الولايات المتحدة:** أفضت الخلافات بين الولات المتحدة وإسرائيل حول قانون الإصلاح القضائي إلى توتر العلاقات الثنائية، بعدما طالبت إدارة بايدن حكومة نتنياهو بالتراجع عن ذلك القانون، واعتباره يتعارض مع القيم الديمقراطية. ومع ذلك، فلن يؤدي ذلك إلى إحداث تحولات في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، حيث من المرجح استمرار الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل وإن كان مع استمرار الضغوط الأمريكية على حكومة نتنياهو للتراجع عن سياساتها المتطرفة للحيلولة دون انفجار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الوقت الراهن.

- **العلاقات مع إيران:** من المتوقع استمرار حكومة نتنياهو في التركيز على التهديد الإيراني، كأخطر تهديد على أمن إسرائيل، كما ستواصل محاربة وكلاء إيران لكن بصورة أقل عنفًا لتجنب انخراط إسرائيل في حرب واسعة النطاق، لكن في الوقت ذاته من المرجح أن يستخدم نتنياهو فزاعة إيران لإشغال الإسرائيليين بالخطر الخارجي للخروج من المأزق السياسي الداخلي.

- **التطبيع مع السعودية:** صرح نتنياهو مؤخرًا بأن بلاده تسعى لتطبيع العلاقات مع السعودية، وذلك كخطوة كبيرة نحو إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. ومن المؤكد أن تستمر مساعي تل أبيب للتطبيع مع الرياض، كما أوضح السيناتور الأمريكي ليندسي غراهام أثناء لقائه نتنياهو أنه أخبر الرياض بأنه يريد تحسين العلاقات، ويجب أن يتم ذلك بطريقة تطمئن إسرائيل. مع ذلك، فإن الرياض سبق وأكدت مرارًا أن ذلك التطبيع مشروط بحل الصراع مع الفلسطينيين، وفق محددات مبادرة السلام العربية. لذلك، من غير المرجح أن يتم اتخاذ خطوات فعلية في إطار تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية خلال الفترة المقبلة.

**ختامًا،** تواجه حكومة نتنياهو مأزقًا معقدًا ما بين ضغوط داخلية تهدد بتفككها، وأخرى خارجية تهدد بدخولها في حرب شاملة على جبهات عدة متزامنة في الإقليم، بما يجعل كل الخيارات مطروحة أمام تلك الحكومة، ويضع في الوقت نفسه المشهد الإسرائيلي في حالة عدم اليقين بالمرحلة المقبلة بما يؤثر ليس فقط على الداخل الإسرائيلي ولكن على أمن المنطقة

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

## البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

**للتواصل والمعلومات:**

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

## البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

**للتواصل والمعلومات:**

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies